الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد
حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما
لوضعهما على العرفان واعلم ان تجريده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة
وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد
للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله
وما اجاز الكوفيون هذا جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكر من قبل وهو ان
شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس
واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية
ان تكون صفة مضافة الى معمولها اي اضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى
معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال
الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي
المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قايم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا وتخصيصا الا انها

في تقدير الا

في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن
الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله
صفة للرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه
الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا
زيد اي انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لانه افادته التخفيف وهو حذف النون
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء
جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حمله على الضارب الرجل
والضاربك وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم
والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على
تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها واعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا
لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب
عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا
الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس
حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث

الواهب الى عبدها ليست بصريحة بل انما قدرت لوجود حرف العطف وقد يتحمل في التقديرات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)